صناعة حلب تشرح واقع الكهرباء في «الشيخ نجار»

مطالب بصيانة المحطات وإلغاء التغذية إلى خارج المدينة الصناعية وإعادة النظر بقرار رفع أسعار الكهرباء في المدن الصناعية

الشهابي: رفع أسعار الكهرباء في المدن الصناعية يضعف من التنافسية مع دول الجوار

الكهرباء: لجنة لتوحيد أسعار الكهرباء للصناعيين داخل المدن الصناعية وخارجها

الوطن- عبد الهادي شباط

قدمت غرفة صناعة حلب شرحاً تفصيلياً في كتاب وجهته لرئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس عن واقع الكهرباء في المدينة الصناعية – الشيخ نجار.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة فارس الشهابي أن هناك أربع محطات تحويل رئيسة في المدينة الصناعية وهي «M1-M3-M4-R1»، وأنه منذ عام ٢٠١٤ خرجت المحطتان «M1-M4» عن الخدمة كلياً بسبب استهدافها من قبل العصابات الإرهابية وأن شركة الكهرباء اعتذرت عن إمكانية صيانتها وإعادتها للخدمة.

ولفت الشهابي إلى أنه تمت صيانة محطة «M1» من قبل إدارة المدينة الصناعية ووضعها بالخدمة عام ٢٠١٤ من دون أي مشاكل أو شكوى، أما بالنسبة لمحطة M4 فقد تم التعاقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية للعمل على صيانتها ووضعها في الخدمة بإشراف شركة الكهرباء، موضحاً بأنه ما زالت الأعمال قائمة ولم تنجز حتى الآن.

أما بالنسبة للمحطتين «M3 وR1» الرئيسة أوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة أنهما لم تخرجا عن الخدمة ولكن من فترة زمنية قريبة تمت التغذية منها لخارج خارج المدينة الصناعية من دون موافقة إدارة المدينة الصناعية ما زاد الحمل على تلك المحطة وتسبب بحريق وخروج المحطة «R1» عن الخدمة لمدة ١٠ أيام إضافة إلى فترة التقنين التي مرت بالمنطقة بسبب البرودة الشديدة لتغذية المناطق السكنية ما أدى إلى ظهور أعطال إضافية بسبب توقف تلك المحطة وبسبب الرطوبة وعدم استقرارها، أما فيما يتعلق بالمحطة «M3» فهي في وضع مقبول وتم طرح ضرورة تبديل الخلايا.

ولفت إلى أنه وفي الاجتماع الأخير الذي تم برعاية محافظ حلب، بينت الشركة عدم إمكانية تأمين تلك الخلايا من قبلهم بسبب عدم وجود عقود لديهم بدورها طلبت المدينة دفاتر شروط خاصة بموضوع الخلايا ليتم الإعلان عنها ولم يتم تزويدنا بها لتاريخه، وأضاف: إن الكثير من الأعطال هو بسبب تغذية المنشآت وتحميل المراجل من شركة الكهرباء أكثر من طاقتها والبطء في إنجاز المراكز التحويلية العامة ووضعها بالخدمة من قبل شركة الكهرباء التي تخفف الضغط على الشبكة واعتذارهم أيضاً عن تنفيذ المراكز التحويلية.

وبين الشهابي أن المحطات المذكورة تعود ملكيتها للمدينة الصناعية ولكن هي باستلام شركة كهرباء حلب وهي المسؤولة عن تشغيلها وصيانتها ولكن المدينة الصناعية تتكفل بكل التكاليف، وأضاف: بما أن الصناعي يدفع فاتورة الكهرباء وتتضمن فيه بند صيانة وإصلاح الشبكة فإن شركة الكهرباء هي المسؤولة عن إصلاح الأعطال وتزويد المدينة بالتيار الكهربائي بشكل مستقر.

وطلب من رئيس الحكومة توجيه من يلزم للإسراع بإجراء الصيانة اللازمة لتلك المحطات وإلغاء المخارج التي نفذت أخيراً لمناطق خارج المدينة الصناعية لعدم القدرة على التحمل وتعويض الصناعيين المتضررين والذين يزيد عددهم عن ٣٠٠ صناعي عن تلك الأعطال المتكررة والتوقف أثناء فترة العمل عن الإنتاج لفترات طويلة وتضرر المنتجات بسبب عدم استقرار الكهرباء والانقطاعات المفاجئة.

وفي السياق ذاته وجه رئيس مجلس إدارة الغرفة كتاباً إلى وزير الكهرباء طلب فيه إعادة النظر بقرار رفع سعر الكيلو واط الساعي في المدن الصناعية.

وأوضح الشهابي أن رفع سعر الكيلو واط الساعي في المدن الصناعية (عدرا- حسياء- الشيخ نجار)، سينعكس سلباً على الاستثمار في تلك المناطق وسيحمل الإنتاج تكاليف إضافية، معتبراً أنه ليس من المعقول رفع الدعم عن أسعار الكهرباء الصناعية بفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبنسبة ٨ أمثال مرة واحدة، موضحاً أن ذلك سيضعف من التنافسية مع دول الجوار وسيتراجع التصدير في وقت نحن بأمس الحاجة إلى مشتركون في إعفاء جزئي بتغذية الكهرباء في حين يصل سعر الكيلو واط لدى الصناعيين الذين لديهم إعفاءات كاملة من التقنين لحدود ٣٠٠ ليرة وهو قريب من سعر التكلفة، وأقدر أن الاستهلاك الصناعي من الكهرباء يصل لحدود ٣٠ بالمئة من إجمالي استهلاك الكهرباء وأن معظم هذا الاستهلاك تستجره المنشآت الصناعية خارج حدود المدن الصناعية من دون أن يحدد قيم الاستجرار للمنشآت الصناعية داخل المدن الصناعية الثلاث الشيخ نجار بحلب وحسياء بحمص وعدرا الصناعية بريف دمشق والمنشآت التي توجد في المناطق الصناعية خارج هذه المدن بمختلف المحافظات السورية.

وركز على أن دعم الصناعة وتأمين الكهرباء للمنشآت الصناعية وخطوط الإنتاج هو في مقدمة اهتمام وزارة الكهرباء بما يسمح بالمحافظة على الإنتاج وتأمين الاحتياجات المحلية من السلع والبضائع الممكن تصنيعها محلياً وعدم الحاجة لاستيرادها والتخفيف من فاتورة المستوردات والقطع الأجنبي لكن كل ذلك حسب المتاح وحسب ما هو متوافر لدى وزارة الكهرباء من الطاقة المولدة وعلى التوازي لتأمين الطاقة الكهربائية للاستخدامات المنزلية قدر المستطاع.

وعن حالة الانقطاعات في الكهرباء المتكررة في بعض المدن الصناعية وخاصة في مدينة الشيخ نجار مؤخراً بين أنه تتم متابعة كل الأعطال التي قد تنجم على الشبكة ومعالجتها فوراً بما لا يسمح بتعطل العمل الصناعي، وأن معظم الأعطال التي تحدث تتصل بالحمولات الزائدة التي يتم العمل على معالجتها وأن هناك تنسيقاً مع شركة كهرباء حلب دائماً لمتابعة واقع الكهرباء في المدينة الصناعية بالشيخ نجار، وأنه تجري حالياً متابعة كل الملاحظات التي ترد من الصناعيين هناك حول الطاقة الكهربائية.

العملة الصعبة.

وفي هذا السياق كشف معاون مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء أسامة شعرون لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة في وزارة الكهرباء لبحث توحيد تعرفة الكهرباء للأغراض الصناعية بين المنشآت داخل المدن الصناعية والمنشآت الصناعية خارج هذه المدن.

وفي رده على سؤال لـ«الوطن» عن ارتفاع قيم فواتير الكهرباء للصناعيين لنحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل تعديل ورفع تعرفة الكهرباء الأخيرة، «بين أن ذلك غير دقيق وأن هناك فرقاً بين قيم وتعرفة الكهرباء داخل المدن الصناعية حالياً وخارجها، ففي داخل المدن الصناعية لا يمكن أن يكون هذا الكلام صحيحاً لأن متوسط تعرفة الكيلو واط كهرباء نحو ١٢٠ ليرة في حين كان قبل تعديل التعرفة الأخير بحدود ٦٠ ليرة وهو ما يحقق ارتفاعاً في قيم الفواتير بحدود الضعف في حين قد يكون الأمر صحيحاً إلى حد ما بالنسبة للصناعيين الذين منشآتهم خارج المدن الصناعية حيث تعرفة كيلو الكهرباء تكون بحدود ٢٢٥ ليرة بالنسبة لمن هم

اسمعوا هذا العقل الاقتصادي... توقفوا عن العمل فزادوا الأسعار!!

زادت مخازين المياه.. فانخفض إنتاجها.. فرفعوا الأسعار!

| هناء غانم

يبدو أن الحديث عن رفع أسعار المواد والسلع الغذائية هو الشغل الشاغل للحكومة في كل يوم نفاجأ بإصدار قرار رسمي يقضي برفع سعر مادة أو سلعة غذائية وآخر «الطب الكي» كما يقال هو قرار الحكومة برفع أسعار المياه المعدنية التي ازدادت حسب تصريحات رسمية ٤٠ بالمئة، علماً أنها على أرض الواقع ازدادت نحو ١٠٠ بالمئة.

وسعرت وزارة الصناعة بشكل رسمي عبوة سعة نصف ليتر ٤٧٠ ليرة، في حين تباع في السوق لدى أصحاب المحال التجارية بضعف ثمنها، في حين يبلغ السعر الرسمي لعبوة بليتر ونصف الليتر، ٨٠٠ ليرة للعبوة الواحدة، لتباع لدى أصحاب المتاجر بنحو ٣ أضعاف سعرها الرسمي المحدد.

ووصل سعر مبيع عبوة المياه الواحدة بحجم خمسة ليترات إلى ألفين و٤٠٠ ليرة، وسعر العبوة الواحدة بحجم عشرة ليترات إلى ٣ آلاف ليرة سورية. ووصل سعر الكأس المعبأ الواحد بسعة ٢٥٠ مل إلى ٣٧٥ ليرة سورية، بعد أن كان سعره محدداً بـ١٩٠ ليرة.

السؤال، لماذا يوجد سوق سوداء للمياه.. خاصة أن الحكومة كانت قد أصدرت قراراً بإلغاء حلقة الوكلاء الذين كانت نسبتهم تصل ٧٠ بالمئة وحصر واستجرار بيع المياه في صالاتها فقط حيث تقوم الشركة السورية للتجارة باستجرار ٧٠ بالمئة من الإنتاج و٣٠ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية.

مصادر مطلعة في الوزارة أكدت أن المؤسسة لديها مخازين كبيرة، ففي السن والدريكش هناك ٣٢٥ ألف جعبة سعة ليتر ونصف ونحو ٥ آلاف عبوة سعة نصف ليتر وان رفع الأسعار هو نتيجة لتغطية الخسائر الناجمة عن انخفاض الإنتاج وإيقاف الكثير من الورديات نتيجة عدم استجرار الكميات المطلوبة.

وكانت «الوطن» قد نشرت أن الشركة العامة لتعبئة مياه نبع السن بطرطوس، قد ذكرت أن معظم الورديات قد توقفت عن العمل، بسبب تراكم الإنتاج وامتلاء المستودعات بعبوات المياه، نتيجة عدم استجرارها من المؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية ما يؤكد أننا قادمون على أزمة مياه جديدة بطلها شركات القطاع العام التي تستحوذ على ١٠٠ بالمئة، من الإنتاج أي إن شركات الحكومة تحولت إلى خصم وحكم في آن واحد، ولابد من التذكير والإشارة إلى أن المشكلة الأكبر هي توقف المعامل عن الإنتاج، نحن اليوم ليس لدينا طلب كبير على المياه ولو بقي الحال على ما هو عليه خلال الأشهر القادمة فسيكون الوضع كارثياً.

«الوطن» حاولت التواصل مع المعنيين في «السورية للتجارة» لتوضيح ذلك إلا أننا لم نوفق بأخذ أي معلومة بحجة غير مقنعة أو لعدم الرد على الاتصالات.

بمشاركة سورية انطلاق فعاليات معرض الخليج الدولي للصناعات الغذائية في دبي اليوم

قلعه جي لـ«الوطن»: منذ ٢٠ عاماً تشارك سورية في المعرض والمتوقع إبرام عقود على هامش فعالياته

| رامز محفوظ

بمشاركة أهم الشركات السورية الرائدة في مجال الصناعات الغذائية تنطلق اليوم الأحد فعاليات معرض الخليج الدولي للصناعات الغذائية «غولفود ٢٠٢٢» في مركز دبي التجاري العالمي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

وتأتي هذه المشاركة تحت رعاية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبتنظيم من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها.

وتبلغ مساحة المحجوزة للجناح السوري ٣١٨ متراً مربعاً، وتضم ٢٥ شركة غذائية سورية متخصصة في مجال إنتاج وتسويق زيت الزيتون والتوابل والكونسروة والمشروبات الساخنة والباردة والمخبوزات والحلويات والشوكولا وغيرها من المنتجات الغذائية السورية المعدة للتصدير .

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي أن الجناح السوري في معرض غلفود بدبي سيفتتح أبوابه اليوم الساعة العاشرة صباحاً بمشاركة ٢٥ شركة غذائية ضمن الجناح وحوالي ٢٠ شركة سورية ستشارك خارج الجناح السوري في باقي الأجنحة تضم أرقى الماركات الغذائية التي تتوزع إلى كل أنحاء العالم، مبيناً أنه في كل عام تشارك سورية في معرض غولفوود وتكون المشاركة متميزة وقوية.

وتوقع قلعه جي أن يتم إبرام عقود على هامش المعرض، لافتاً إلى أن الذين يشاركون في المعرض يقومون بتثبيت بضائعهم لوكلائهم المعتمدين ولوكلاء جدد أو لأي زائر يقوم بزيارة الجناح السوري، مبيناً في الوقت نفسه أنه يجب مشاركة سورية في المعرض وإثبات وجودها ولو لم يكن هناك إبرام عقود.

وبيّن أن مساحة الجناح السوري العام الحالي تزيد ٩٠ متراً عن العام الماضي إذ أن المساحة المحجوزة للجناح السوري كانت العام الماضي ٢٢٨ متراً مربعاً في حين أن المساحة المحجوزة للعام الحالي ٣١٨ متراً مربعاً.

وأكد أن الإقبال على الجناح السوري هذا العام سيكون شديداً وكثيفاً لما يتمتع به المنتج الغذائي من جودة وطعم متميزين ومختلف عن بقية الدول من حلويات وكونسروة ومشروبات وزيت زيتون والمنتجات الأخرى المعروفة، منوهاً بأن الجناح السوري يعتبر من أقوى الأجنحة المشاركة في المعرض ومنذ ٢٠ سنة تقريباً تشارك سورية في فعاليات المعرض.

ويعد معرض غولفوود دبي الأكبر والأهم من ضمن المعارض الدولية المتخصصة بالصناعات الغذائية والمشروبات والذي تشارك فيه ١٢٠ دولة، وأكثر من ٤٠٠٠ شركة متخصصة بصناعة المواد الغذائية وتسويقها، إضافة إلى ١٥٠ متحدثاً يقدمون خبرتهم العلمية من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقد خلال المعرض بحضور أهم رجال الأعمال وقادة الحكومات حول العالم.

يهدف المعرض إلى تسليط الضوء على الابتكارات الجديدة في السوق واغتنام التحولات المتسارعة في أنماط سلوكيات المستهلكين للتسويق للمنتجات الغذائية وإحياء روابط التواصل بين آلاف الجهات العاملة في منظومة القطاع الغذائي على مدار خمسة أيام حافلة بصفقات الشراء والبيع والحوارات الغنية والخبرات الفنية.

الذهب يرتفع محلياً متأثراً بالارتفاع العالمي

جزماتي لـ«الوطن»: أتوقع تحسناً في الإقبال على شراء الذهب بمناسبة عيد الحب

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أن الارتفاع المتدرج الذي يشهده سعر الذهب منذ بداية العام يعود بشكل أساسي لارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً، والتي لا يمكن التنبؤ باستقرار سعرها في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية التي تؤثر بشكل مباشر في آلية تسعير الذهب عالمياً.

ولفت جزماتي إلى أن حركة الطلب على الذهب في الأسواق المحلية تعتبر متوسطة في هذا الوقت من العام مع الأمل بتحسنها مع اقتراب عيد الحب ومن بعده عيد الأم الذي يعد موسماً مهماً للصاغة.

وأشار رئيس جمعية الصاغة إلى انخفاض كبير في حالات الغش والتلاعب بأسواق الذهب في محال الصاغة، معتبراً أن زيادة الوعي لدى أصحاب المحال والصاغة ولدى المواطنين بشكل عام ساعد في الحد من هذه الحالات، وقد ساهمت التعاميم التي أصدرتها جمعية الصاغة في انتشار هذا الوعي، حيث إن جميع الصاغة حالياً لا يقبلون باستلام أي بضاعة من دون التأكد من أنها مختومة، وكذلك الأمر بالنسبة للزبائن الذين يطلبون التأكد من وجود دمغة الجمعية على أي مصاغ ذهبية يشترونها.

وفي سياق آخر كشف جزماتي أن جميع الذهب الموجود حالياً في الأسواق يعد من الذهب المستعمل والذي يجري تداوله بين أصحاب الورش والصاغة ويتم شراؤه من المواطنين أو من يقومون بعمليات المبادلة حيث يبدلون المصاغ والحلي الذهبية لديهم بغيرها لدى الصاغة، وهم بدورهم يعيدون صهرها وصياغتها وطرح الموديلات والأشكال الجديدة في واجهات محالهم، مضيفاً إنه منذ بداية أزمة فيروس كورونا لم يدخل إلى البلد أي ذهب خام مستورد، مشيراً إلى وجود تحسن في حركة بيع ذهب الادخار من أونصات وليرات ذهبية وذلك بعد أن كانت تشهد حالة جمود في الطلب عليها خلال الأشهر الأخيرة.

أما بالنسبة للذهب الذي يرسل إلى القاشلي فأوضح جزماتي أنه كل ١٥ يوماً يتم استلام كمية من الذهب الكسر قادمة من القاشلي ومبادلتها بذهب من الحلي والمصاغ المختومة من جمعية الصاغة، وهذه الكمية تعادل ٢٠ كيلوغراماً ذهباً تقريباً كل ١٥ يوماً.

وكان غرام الذهب عيار /٢١/ قد سجل يوم أمس سعرا بـ ١٨٥ ألف ليرة سورية بينما تم تسعير غرام الذهب عيار /١٨/ بـ ١٥٥٧١ ليرة سورية.

ويعقد اليوم المؤتمر السنوي لجمعية الصياغة بدورته الثالثة عشرة للتنظيم الحرفي وذلك بعد أن كان قد تم تأجيل انعقاد المؤتمر في موعدين سابقين لعدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية.

توقعات بزيادة الطلب هذا العام

النفط يرتفع إلى أعلى مستوياته منذ سبع سنوات

الوطن

ارتفعت أسعار النفط ثلاثة في المئة أمس عند أعلى مستوياتها منذ سبع سنوات.

وحسب رويترز ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت عند الإغلاق ٣,٠٣ دولارات أو ٣,٣ بالمئة إلى ٩٤,٤٤ دولاراً للبرميل في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ٣,٢٢ دولارات أو ٣,٢ بالمئة إلى ٩٣,١٠ دولاراً للبرميل.

ولامس الخامان القياسيان أعلى مستوياتهما منذ أواخر ٢٠١٤ كما سجلا مكاسب للأسبوع الثامن على التوالي وسط مخاوف متزايدة بشأن الإمدادات العالمية مع تعافي الطلب من جائحة فيروس كورونا.

وأشارت «أوبك» وفقاً لـ«تاس» إلى وجود إمكانية تعديل بالزيادة على توقعاتها على الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٢، في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي انتعاشاً من جائحة كورونا، التي ضربت العالم في ٢٠٢٠.

وفي تقريرها الشهري ذكرت منظمة البلدان المصدرة للبترول، أنها تتوقع زيادة الطلب على النفط ٤,١٥ ملايين برميل يومياً هذا العام.

وقالت المنظمة في التقرير إنه نهاية العام ٢٠٢١، ارتفع الطلب على النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ٣,١ ملايين برميل في اليوم. وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ٢,٦ مليون برميل في اليوم، وأصبحت الولايات المتحدة رائدة في نمو الاستهلاك، بمقدار ١,٦ مليون برميل في اليوم.

وفي عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ١,٨ مليون برميل في اليوم و٢,٣ مليون برميل في اليوم على التوالي. وتوضح منظمة «أوبك» أن زيادة الطلب على المنتجات البترولية، وخاصة الديزل، يسهلها نمو النشاط الصناعي. كما أن السفر الجوي يتعافى بشكل تدريجي. وفي نهاية العام ٢٠٢١، بلغ الطلب ٩٦,٦ مليون برميل يومياً، وفقاً لمنظمة «أوبك». وفي عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن يرتفع الطلب إلى ١٠٠,٨ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة ٠,٧ مليون برميل في اليوم عن عام ٢٠١٩ قبل الأزمة.

وستزداد إمدادات النفط من الدول غير الأعضاء في «أوبك» في عام ٢٠٢٢ بمقدار ٣ ملايين برميل يومياً. وخفضت «أوبك» تقديراتها لعام ٢٠٢١، وقال التقرير: «لن تكون الزيادة في الإمدادات الآن ٠,٧ مليون، بل ٠,٦ مليون برميل يومياً إلى نحو ٦٣,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١».

وجاء نمو الإنتاج الرئيسي من كندا وروسيا والصين والولايات المتحدة والأرجنتين وغيانا. في الوقت نفسه، انخفض الإنتاج في المملكة المتحدة وكولومبيا وإندونيسيا والبرازيل.

كما هو متوقع في العام ٢٠٢٢، سيرتفع المعروض من النفط من الدول غير الأعضاء في «أوبك» بمقدار ٣ ملايين برميل في اليوم إلى ٦٦,٧ مليون برميل في اليوم. وستكون المحركات الرئيسية للنمو هي الولايات المتحدة وروسيا، فضلا عن البرازيل وكندا وكازاخستان والنرويج وغيانا.